P

تمهيـــــد

قال الشيخ: «هذا كتاب مشتمل على ثلاثة أقسام: منطقي وطبيعي وإلهي».

التفسير: ههنا مسائل:

المسألة الأولى: في بيان أن المنطق[1] ما هو؟

اعلم: أنا إذا أدركنا أمرًا من الأمور؛ فإن لم تحكم عليه بحكم البتة نفيًا كان أو إثباتًا: فذاك هو التصور، وإن حكمنا عليه بحكم نفيًا كان أو إثباتًا: فذاك هو التصديق.

والفرق بين التصور والتصديق: هو فرق ما بين المركب والبسيط.

وإذا عرفت هذا فنقول: إما أن تكون جميع التصورات والتصديقات غنية عن الاكتساب- وهو محال- لأنا نعلم بالضرورة: أن علمنا بحدوث العالم ووحدة الصانع ليس

---

(١) هو الصّناعة الّتي بها نستفيد هذه القوّة (قوّة الذّهن على إدراك الصّواب) تسمّى صناعة المنطـــق. الّتي بها يوقّف على الاعتقاد الحقّ أي ما هو، وعلى الاعتقاد الباطل أي ما هو، وعلى الامور الّـــتي بهـــا يصير الإنسان إلى الحقّ، والامور الّتي بها يزول الإنسان عن الحقّ. (رسائل الفارابي، كتاب التّنبيه/ ٢١).

هو آلة يقع بها الفصل والتّمييز بين ما يقال هو حقّ أو باطل فيما يعتقد، وبين ما يقال هو خـــير، أو شرّ فيما يفعل، وبين ما يقال هو حسن أو قبيح بالعقل. (المقابسات/ ١٢٣).

هو صناعة أدوية يتميّز بها الصّدق والكذب في الأقوال والحقّ والباطل في الاعتقادات والخير والشّر في الأحوال. (نفس المصدر/ ٣٦٦).

هو آلة قانونيّة تعصمه (الإنسان) مراعاتها عن أن يضلّ في فكره. (الإشارات والتّنبيهات/ ١).

هو الأصل الّذي نسمّيه في فنّ الكلام كتاب النّظر. وقد نسمّيه كتاب الجدل، وقد نسمّيه مـــدارك العقول. (تهافت الفلاسفة/ ٧١).

هو أداة النّفس النّاطقة بها يتوصّل إلى انبساط الأمور الخفيّة عندنا. (الحدود والفروق/ ١).

هو صنائع معيّنة في هذه (في الّتي غايتها المعرفة، أو في الّتي العلم فيها من أجلّ العمـــل) ومســـدّدة. (رسائل ابن رشد كتاب ما بعد الطّبيعة/٢).

بضروري، أو يكون كسبيًا، وذلك الاكتساب لا يحصل بأي طريق كان، والعلم به أيضًا ضروري، بل لا بد من شرائط خاصة، والعلم المتكفل ببيان تلك الشرائط هو المنطق.

فإن قيل: السؤال عليه من وجوه:

الأول: أن اكتساب العلم إن لم يتوقف على المنطق، فقد بطل قولكم. وإن توقف، فهذا المنطق إن كان ضروريًا فليستغن عن تعلمه. وإن كان كسبيًا، فليفتقر إما إلى نفسه، أو إلى منطق آخر.

الثاني: أنا نرى أكثر أهل الدنيا من أرباب العقول السليمة، والطباع المستقيمة، يتكلمون على أحسن الوجوه استدلالا واعترافًا، مع أنهم لا يعلمون شيئًا من المنطق.

الثالث: أن التصورات غير كسبية، ولا تكون البديهيات كسبية، فلا يكون لزوم اللازم الأول عن تلك البديهيات كسبيًا. فلا يكون لزوم شيء من العلوم عن علم آخر يتقدمه كسبيًا، فيكون المنطق ضائعًا.

وهذه مقدمات خمس:

المقدمة الأولى: وهو قولنا: التصورات غير كسبية

وبيانه من وجهين :

الأول: طالب التصور إما أن يكون له شعور بذلك المطلوب، أو لا يكون. فإن كان الأول فقد امتنع الطلب؛ لأن تحصيل الحاصل محال.

وإن كان الثاني، فقد امتنع الطلب أيضا؛ لأن ما لا يكون مشعورًا به بوجه ما كان الإنسان غافلا عنه. والغافل عن الشيء مطلقًا يمتنع أن يكون طالبًا مطلقًا.

لا يقال: لم لا يجوز أن يكون مشعورًا به من وجه دون وجه، فيكون الطلب لتكميل ذلك الناقص؟

لأنا نقول: الوجه المشعور به غير الوجه الذي هو غير مشعور به؛ لامتناع توارد النقيضين على الموضوع الواحد. وإذا ثبت التغاير بين الوجهين فالوجه المعلوم يمتنع طلبه؛ لامتناع تحصيل الحاصل. والوجه الذي هو غير معلوم يمتنع طلبه أيضًا؛ لأن المغفول عنه لا يكون مطلوبًا.

الثاني: هب أن التصور في الجملة قد يكون ممكن الطلب، إلا أن التصورات التي منها تأتلف تلك التصديقات البديهية لا تكون كسبية؛ لأن تلك التصورات شرائط لتلك

التصديقات الغنية عن الاكتساب. وما يكون شرطًا لغير المكتسب لا يجب أن يكون مكتسبًا.

فثبت: أن التصورات التي منها تأتلف المقدمات البديهية: غير مكتسبة.

المقدمة الثانية:

في بيان إثبات أن التصورات لما لم تكن مكتسبة، وجب ألا تكون المقدمات البديهية كسبية

والدليل عليه: أن المقدمة البديهية هي التي يكون مجرد حضور موضوعها ومحمولها كافيًا في جزم الذهن بإسناد أحدهما إلى الآخر بالنفي أو الإثبات.

وإذا ثبت هذا فنقول: إن حصل ماهية الموضوع والمحمول في الذهن لزم حصول التصديق لزومًا ضروريًا. وإن لم يحصلا، أو لم يحصل أحدهما، امتنع حصول ذلك التصديق.

فثبت: أن حصول المقدمات البديهية غير كسبي.

المقدمة الثالثة:

في إثبات أن البديهيات لما لم تكن كسبية، لم يكن لزوم اللازم الأول عن تلك البديهيات كسبيًا

والدليل عليه: أن تلك البديهيات التي هي المستلزمة لحصول تلك النتيجة الكسبية، إن كانت مستجمعة لجميع الجهات المعتبرة في ذلك الاستلزام، كان حصول النتيجة واجبًا لزومًا ضروريًا، وإن لم تكن مستجمعة لكل تلك الجهات فحينئذ لا بد معها من قيد آخر، وذلك القيد إن كان بديهيًا فقد عاد الكلام الأول عن تلك البديهيات ليس بكسبي.

المقدمة الرابعة:

في بيان أن الحال في لزوم كل علم عما قبله، وجب أن يكون كذلك

والأمر فيه ظاهر؛ لأن الكسبي الثاني بالنسبة إلى الكسبي الأول كالكسبي الأول بالنسبة إلى البديهيات، وحينئذ يجري ذلك الدليل فيها أيضًا.

المقدمة الخامسة:

في أنه متى كان الأمر كذلك، لم يكن في المنطق منفعة

وتقريره: أن المنطق- كما قيل- آلة صناعية، يصون الإنسان بها فكره عن الغلط. وذلك إنما يعقل في الأمور التي تكون بفعله واختياره.

فإذا كانت العلوم بأسرها خارجة عن الاختيار لم يكن في المنطق فائدة.

الجواب عن الأول والثاني: أنا لا نقول: أن تحصيل المعارف الكسبية مشروط بتعلم المنطق، بل نقول: تعلم المنطق يُسهِل ذلك ويُكمله.

وتقريره: أن نقول: الناس إما واجدون لهذه المعارف أو فاقدون لها.

أما الأول: وهم الواجدون لها فقسمان:

قسم وجدها على أقصى الوجوه بمقتضى أصل الفطرة النيرة الكاملة المبرأة عن النقصان.

وقسم آخر وجد بعض المعارف، لكن تدنست فطرته الأصلية بما طرأ عليها من عوارض الوهم ونوازغ الخيال.

والأول هو القدوة لنفسه ولغيره. والثاني محتاج إلى الأول حتى يقابل غريزته بغريزته مقابلة النسخة بالأم، فيصلحها به.

وأما الفاقدون فقسمان: قابل وغير قابل.

والقابل: هو الفاقد الذي يمكنه تحصيل ذلك المفقود.

وغير القابل: هو الذي لم يحصل له هذا القبول البتة.

وإذا عرفت هذا، فنقول: علم المنطق يستغني عنه الأول، ولا ينتفع به الآخر. وأما الثاني فهو أكثر انتفاعًا به من الثالث؛ لكون الثاني مطبوعًا، وكون الثالث متكلفًا.

وأما الجواب عن الثالث: فهو أن نقول: هب أن ترتيب كل نتيجة على ما تنتجها ترتيب ضروري، لكنه لا يبعد في بعض النفوس أن يتوقف استعدادها لقبول هذا المنتج المستلزم لهذه النتيجة على تعلم هذه القوانين المنطقية.

وعلى هذا التقدير يكون وجه النفع فيه ظاهر.

المسألة الثانية: في بيان موضوع المنطق[١]

اعلم: أنه سيجيء في كتاب «البرهان» أنه لا بد لكل علم من شيء يبحث في ذلك العلم عن أغراضه من حيث هو هو، فذلك الشيء هو الذي يُقال له: أنه موضوع ذلك العلم.

وموضوع المنطق: المعقولات الثابتة من حيث أنه كيف يمكن تركيبها إلى تعرف المجهولات.

فنفتقر ههنا إلى بيان أمرين:

أحدهما: تفسير المعقولات الثابتة. فنقول: أنا إذا عقلنا السماء والأرض والحجر والمثلث، وغيرهم من الماهيات. فإنا بعد تعقلنا لها نحكم على بعضها بالبعض، بكونها موضوعة ومحمولة وذاتية وأجناسًا وفصولا وأنواعًا: أمور زائدة على تلك الماهيات.

فتعقل تلك الماهيات هو المرتبة الأولى، والحكم عليها بالأحكام المذكورة هو المرتبة الثانية، وهذا هو المراد من قولنا: المعقولات الثابتة.

والبحث الثاني: في أن هذه الاعتبارات قد يبحث عنها، أنها هل هي موجودة أم لا؟

وهذا البحث ينظر فيه العلم الناظر في الموجود ولواحقه.

وأيضا: قد يبحث عنها: أن وجودها في النفس، أو فيها وفى الخارج؟

وهذا البحث قد ينظر فيه علم النفس.

وأيضا: قد يبحث عنها: أنه كيف يمكن تركيبها حتى يتأدى عنها إلى تعرف المجهولات؟

وهذا هو موضوع علم المنطق.

---

(١) إن موضوعات العلوم وموادّها لا تخلو من أن تكون: إما إلهية، وإما طبيعية، وإما منطقية، وإما رياضية، أو سياسية. وصناعة الفلسفة هي المستنبطة لهذه، والمخرجة لها، حتى أنه لا يوجد شيء من موجودات العالم إلا وللفلسفة فيه مدخل، وعليه غرض، ومنه علم بمقدار الطاقة الأنسية (مفاتيح العلوم٨٠، ١٧).

أمّا موضوعات المنطق، وهي التي فيها تعطى القوانين، فهي المعقولات من حيث تدلّ عليها الألفاظ، والألفاظ من حيث هي دالة على المعقولات (مفاتيح العلوم٥٩، ٩).

المسألة الثالثة: اختلفوا في أن المنطق هل هو علم أم لا؟

وهذا البحث لفظي؛ لأنا بينا: أن المنطق إنما يبحث عن الأعراض العارضة للمعقولات الثابتة التي لا وجود لها في الخارج؛ فإن كان المراد بالعلم ما يكون بحثًا عما له وجود في الخارج لم يكن المنطق علمًا البتة، وإن كان المراد بالعلم ما يكون بحثًا عن كل ما له وجود، سواء كان في الخارج أو في النفس، فالمنطق علم.

المسألة الرابعة

كان الشيخ «أبو نصر الفارابي»[1] يسميه: رئيس العلوم، وكان الشيخ «أبو علي» ينكر هذه الرئاسة ويقول: إنه كالخادم للعلوم، والآلة في تحصيلها.

وهذا البحث أيضًا لفظي؛ فإن الرئيس إن كان هو الذي ينفذ حكمه على غيره، ولا ينفذ حكم غيره عليه؛ فالمنطق رئيس العلوم بأسرها؛ لأن حكم المنطق نافذ في كل العلوم، وشيء من العلوم لا يجرى حكمه فيه.

وإن كان شرط كونه رئيسًا أن يكون مقصودًا لذاته، فالمنطق ليس كذلك.

---

(١) الفارابي (٢٦٠ - ٣٣٩ هـ = ٨٧٤ - ٩٥٠ م): هو محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، أبو نصر الفارابي، ويعرف بالمعلم الثاني: أكبر فلاسفة المسلمين. تركي الأصل، مستعرب.

ولد في فاراب (على نهر جيحون) وانتقل إلى بغداد فنشأ فيها، وألف بها أكثر كتبه، ورحل إلى مصر والشام. واتصل بسيف الدولة ابن حمدان. وتوفي بدمشق. كان يحسن اليونانية وأكثر اللغات الشرقية المعروفة في عصره. ويقال: إن الآلة المعروفة بالقانون، من وضعه، ولعله أخذها عن الفرس فوسعها وزادها إتقانا فنسبها الناس إليه. وعُرف بالمعلم الثاني، لشرحه مؤلفات أرسطو (المعلم الاول) وكان زاهدا في الزخارف، لا يحفل بأمر مسكن أو مكسب، يميل إلى الانفراد بنفسه، ولم يكن يوجد غالبا في مدة إقامته بدمشق إلا عند مجتمع ماء أو مشتبك رياض.

له نحو مئة كتاب، منها (الفصوص - ط) ترجم إلى الألمانية، و (إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها - ط) و (آراء أهل المدينة الفاضلة - ط) و (إحصاء الايقاعات - خ) في النغم، نحو ٣٠ ورقة، في معهد المخطوطات، و (المدخل إلى صناعة الموسيقى - خ) و (الموسيقى الكبير - ط) و (الآداب الملوكية - خ) و (مبادئ الموجودات) رسالة ترجمت إلى العبرية وطبعت بها، و (إبطال أحكام النجوم - خ) نسخته بطهران، و (أغراض ما بعد الطبيعة - خ) و (السياسة المدنية - خ) و (جوامع السياسة - ط) رسالة، و (النواميس) و (الخطابة) و (وما ينبغي أن يتقدم الفلسفة) وكتاب في أن (حركة الفلك سرمدية) ولمصطفى عبد الرازق، كتاب (فيلسوف العرب - ط) في سيرته ومثله (الفارابي - ط) لإلياس فرح، و(الفارابي - ط) لعباس محمود. [انظر: الأعلام ٧/٢٠، ومعجم المؤلفين ١١/١٩٣]

المسألة الخامسة

إن «الشيخ» ذكر تقسيم العلوم في أول الطبيعيات؛ ونحن نشير إلى خلاصة ذلك؛ ليصير كالتفسير لقول الشيخ ههنا: «هذا الكتاب يشتمل على ثلاثة أقسام: منطقي وطبيعي وإلهي» .

فنقول: العلم إما أن يطلب؛ ليكون له معونة في تحصيل سائر العلوم وهو المنطق، أو لذاته، وهو إما أن يكون علمًا بما لا يكون وجوده باختيارنا وهو العلم النظري، أو بما يكون وجوده باختيارنا وهو العلم العملي.

والأول: فهو إما أن يكون علمًا بما وجوده يكون متعلقًا بالمادة في الخارج وفي الذهن، وهو الطبيعي. أو يتعلق بالمادة في الخارج لا في الذهن، وهو الرياضي. أو لا يتعلق بالمادة لا في الخارج ولا في الذهن، وهو الإلهي.

وأما الثاني: فهو إما أن يكون بحثًا عما يعرض للإنسان وحده من الفضائل والرذائل، وهو علم الأخلاق. أو عما يتعلق بالأمور المشتركة وبين خواصه وهو علم تدبير المنزل. أو عما يتعلق بالأمور المشتركة بينه وبين عامة الناس، وهو علم السياسة.

فهذا هو الإشارة إلى ضبط العلوم. وأما الاستقصاء في شرح هذا الباب فسيأتي في شرح أول الطبيعيات.